[illegible] عثر في منازلهم على الكثير من الوثائق، من ضمنها توكيلات مسجلة في دائرة الطابو دون علم اصحابها، وتحمل التواقيع المزورة. وتعتقد الشرطة بانه تم الحصول على التواقيع التي استخدمت كنموذج للتواقيع المزورة بأساليب خداع مختلفة، وربما عبر الابتزاز والقوة. كما ذكر ان عشرات الاشخاص قد طردوا من اراضيهم التي اقيمت عليها مستوطنات يهودية في الضفة الغربية بهذه الطريقة.

وكان المتهمون يدعون، امام اصحاب الأراضي، بأنهم مكلفون من قبل الحكومة، للقيام بعملياتهم تلك. وافادت الشرطة، ايضاً، بأن المتهمين الثلاثة يعملون في شبكة تزوير كبيرة ومتفرعة استخدمت، في السنوات الخمس الأخيرة، أساليب خسيسة وحقيرة من الخداع والابتزاز (**يديعوت احرونوت**، ٧/٨/١٩٨٥).

وطالب محامو المتهمين، ومن بينهم المحامي مناحيم روبنشتاين، باطلاق سراح موكليهم لان التحقيق قد انتهى. وكشف أحد المحامين عن انه علم من المحققين بأنه من المتوقع اعتقال شخصيات رفيعة المستوى، وان كثيرين سيذهلون في الشرك اذا أزيح الستار عن القضية كلها (**المصدر نفسه**). كما ادعى وكيل اوزن ان موكله يملك محلاً لتسجيل اشرطة الفيديو، وانه لم يدخل الضفة الغربية اطلاقاً، ولا تربطه بسليم سوى علاقات اجتماعية (**معاريف**، ١١/٨/١٩٨٥). وقال ايضاً، إن ملف المتهمين ومحاضر الجلسات السابقة التي جرت في محكمة الصلح في تل ابيب قد اختفت من خزانة المحكمة وظلت في المحكمة (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٨/١٩٨٥). لذا، واجه قاضي المحكمة المركزية حاييم شتاينبرغ صعوبات في مناقشة القضية، بسبب اختفاء الملفات ومحاضر الجلسات، وقرر ابقاء المتهمين رهن الاعتقال واعادة القضية الى محكمة الصلح (**المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩٨٥). وكشف المحامي روبنشتاين، في المحكمة المركزية في تل ابيب، ان ضابطاً رفيع المستوى قد استقال من منصبه قبل عامين، لان تحقيقه في قضية سلب الأراضي حال دون ترفيعه في منصبه. هذا فضلاً عن اختفاء ملف التحقيق الذي اشرف عليه الضابط حنان افراتي، الذي اكتشف استخدام اساليب مختلفة لارغام عرب على بيع اراضيهم، كانتحال صفة رجال الشرطة، أو رجال المخابرات. واتهام عرب بمخالفات بسيطة يطالبون على اثرها بالتوقيع على ما قيل لهم إنها محاضر اقوالهم، في حين انها لم تكن سوى وثائق تنص على بيع أراضيهم. واضاف روبنشتاين ان اكثر من ٢٠٠ شكوى تتعلق بسلب الأراضي قد تراكمت لدى الشرطة. ولكن، لسبب او لآخر، لم يتم فحصها أو التحقيق فيها، وذلك يعود، على الأرجح، الى الخوف من ان تؤدي مواصلة التحقيق الى الكشف عن تورط مسؤولين اسرائيليين كبار في هذه المسألة (**هآرتس**، ٨/٩/١٩٨٥).

واكد محامو الدفاع في قضية التزوير ان شخصية اسرائيلية رفيعة المستوى مرتبطة باعضاء شبكة التزوير المتهمة في قضية سلب الأراضي في الضفة الغربية. وكشف المحامي روبنشتاين عن اسم هذه الشخصية، في ورقة سلمها الى القاضي، كما ذكر ان وزيراً اسرائيلياً وعضو كنيست متورطان في هذه العملية (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٨/١٩٨٥). وادعى روبنشتاين بأن التحقيق يتركز، الآن، على الشركات التي تعمل في اطار تطوير المستوطنات في الضفة الغربية. وعندما طلبت ممثلة الادعاء العام اخلاء القاعة من الحضور، لكن القاضي رفض ذلك. وتابع المحامي قائلاً انه تم ارتكاب بعض المخالفات الجنائية اثناء عملية شراء اراضي للاستيطان في الضفة الغربية، لكن ذلك وقع قبل بضع سنوات، ولم يكن لموكليه دور في ذلك. اضاف، انه تم انتزاع اراضي بعض العرب عبر التهديد والابتزاز وهذه قضية جدية للغاية. لكن موكليه ـ على حد قوله ـ ليسوا سوى اسماكاً صغيرة. كما ادعى بأن الشرطة تمتنع عن اعتقال الشخصية رفيعة المستوى لعدم اثارة الهلع (**المصدر نفسه**).

ونتيجة اقوال محامي الدفاع، اضطرت ممثلة الادعاء العام، راحيل شبير، الى الاعتراف بأن هناك اتهامات خطيرة ضد شخصية رفيعة